كتبه نور الدين

رَحِمُ الجَارِيَةِ

قراءة نقديّة لمفهوم السُّنّة النبويّة

ملاحظة:

هـــذا الكتيّـــب مصـــمّم ليَقـــرأ باســـتخدام الهـــاتف الـــذكيّ، مـــمّا يســـهل عليـــك الانتقـــال لمحرّكـــات البحـــث، للتأكـــد مـــن كـــل معلومـــة وادّعـــاء، وهـــذا لا يُغنـــي عـــن القـــراءة البحثيـــة المتأنّيـــة، لكنّـــه وجدَ لتمسك طرفَ الخيط فقط.

لابدّ من التنبيه على أنّه يلزم لقراءة هذه المقالات أن يكون القارئ مطّلعا على المغالطات المنطقية وأنواعها أو ما يسمى بالمنطق غير الصوري، وهذا قريب إليك ببحث بسيط على الشبكة.

رَحِمُ الجارية

قراءة في مفهوم "السنّة النبوية"

الإهداء

إلى كلِ "سانشو" يرى في طاحونة الهواء عدوّاً، لعلّه ينفضُّ عن سيده "الدون كيخوته" الذي إذا أقررنا له بالنَّبل الذي يدّعي، لم يسعنا إلّا أن نتّهمه بالحمق.

المقدّمة :

هذا الكتيّب أنشئ إنشاءَ ولم يؤلّف تأليفا، وهو خلاصة لنقاش طويل، أو نواة لبحث موسوعي.

كتبه شابّ أقبل على "الفقهاء" وصدّقهم، وتعلّم منهم زمنا طويلا، لكنه لمّا تعلّم علما حقيقيّا رفض أن يبقى المنهج العقلانيّ حبيس الخيارات الشخصية في الحياة والأمور التقنية في العمل، وقرر أن يُخرج نوره إلى ظلمة ما عرفناه على أنه "مسلّمات دينيّة".

هو مجموعة مقالات كُتبت لتثير للبحث، فاحرص على التحقّق والتثبت مما **أدّعي** ، واحرص أيضا على التثبت والبحث في ما يخص كلام أصحاب الطرح المضادّ، أو من سيتنطع للدفاع عنهم.

حاولت أن أجمل القول واقتضبَ قدر المستطاع، فالقرّاء المتمرسون سيقرأون ما سكتُّ عن ذكره في بحثهم داخل كتب أخرى بحثتُ فيها زمنا، ومن أراد تصوّرا شاملاً دون أن يبحث في التفاصيل سيغنيه تماسك منطق الكتاب ليصدّق، ثمّ لعلَّ غرابة الطرح ستستفزّه للبحث، ومن كان محتارًا بسبب تلك التفاصيل والتناقضات التي يعرفها أصلاً، فقد يجد في هذا الكتاب ضالّته، ولعلّه سينعتق من قيد فرضته عليه تربيته، ليخرج لنور الصدق والعلم.

على الأقل هذا ما أريده منه...

وأسأل الله التوفيق.

نور الدين

اسمها ليس (السنة النبوية) !

يُطلق كهنةُ الإسلام لفظ "السنَّة النبوية" على (كل ما ورد عن الرسول من قول أو فعل أو تقرير)، هذا هو التعريف الشائع، وهنا لابد من الالتفات إلى مغالطات لغوية ومنطقية وشرعية، في هذا التعريف من جهة، ومن جهة أخرى في فهمهم لهذا التعريف، وإليك بيان ذلك:

• كلمة السنَّة تعني الطريقة والنهج فإذا قرأنا شعر العرب والقرآن وجدناها بهذا المعنى، ووروردها في القرآن جاء بهذا المعنى، ليصف انحراف الناس عن روح الرسالة، فهي سنة الأولين، وتستطيع تتبع هذا المعنى في القرآن، والمعنى الاشتقاقي للّفظة هو ما كان أمراً نافذا لا محيص منه، وهذا معنى اجتماع السين والنون، فالسنّ نافذٌ في الخبز، وسنّ الرمح نافذٌ في الصدر، والسّنَة هي زمن نافذ لا يتوقف، والسِنة نوم نافذٌ لا تملك له دفعاً، بذلك فإن تسمية النهج الرسولي بالسنّة لا يخلو من معاندة، فإذا أردنا صياغة المعنى الذي يطلبون قلنا (التأسي بالرسول) وهكذا نصبح نحن الفاعل لا الرسول، والرسول فيه الأسوة الحسنة كما ورد في القرآن .

•قولهم (كل ما ورد عن الرسول) فيه إشكالية حقيقية، فالتعميم بحد ذاته مشكلة إذا رأينا عتاب الله لرسولِه في القرآن على بعض الأفعال، وما جاء من أفعال بصفته إنسانًا مجرّدًا.

ثم إن الواقع في التعريف ليس ما فعله الرسول، بل ما ورد عنه، أي أن ذلك يشمل ما كذبه الرواة على الرسول، فهو ورد عنه في النهاية، لكنه ببساطة ليس صادقا.

•التعميم على أقوال الرسول كلها، لا على ما أمر به، أو نهى عنه، هو خلل آخر، فالرسول إذا اشترى بقالة أو قضى حاجة من حوائجه في الدنيا في موقف خاص، فإن هذا لا يجوز أن يعمّم، لأنه ببساطة ليس عامّا، إضافة للخلل الآخر الذي سنذكره في بند الأفعال.

•التعميم على أفعال الرسول كلِّها فيه الخلل ذاته الذي بيّناه حول الأقوال، إضافة لخلل آخر هو أن الفعل يكون لمقصد، والذي يُتأسى به هو المقصد والأسلوب لا الفعل ذاته بحذافيره، وكذلك الأقوال، فلو تأسيتُ برجل فصيح مثلاً فيجب أن آتيَ بقول جديد يجاريه في الفصاحة، ولا أكون تأسّيت به إذا أعدتُ ما قال، بل لن أعدوَ أن أكون ببغاء أو جهاز تسجيل، والتقليد بالحذافير لا يُعَدّ تأسّياً بل وهو يخرج عن معنى الاقتداء والتأسي، إلى عصيانِ ظاهره التقليد .

•ما سكت عنه الرسول أو أقرّه ليس بالضرورة أن يكون صالحا، فهو كان مأموراً بالعفو عن الناس (والمعنى القرآني للعفو هو السكوت، ويكون خشية التضييق عليهم) ، أي أن الرسول صفح صمتا، وعفا عن ذكر أفعال وأقوال

وأشـخاص، ليس بمعنى إقراره بصـلاحها أو صـلاحهم، بل بمعنى معرفته أن القوم حديثو عهد بالدين، ويخشى أن يضيق عليهم، ومن هذا المعنى قولُه تعالى (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم عفا الله عنها) .

وهكـذا نعلم أن ما ورد في المدونات الحديثية مثل كتاب البخاري ومسـلم ومالك وابن حنبل وغيرهم لا يصـدق عليه اسـم (السـنّة النبويّة)، وهذا واضـح في كل حدٍّ من حدود تعريفهم للسنّة .

الصحاح ليست صحيحة !

يسمّونها صحيح البخاري وصحيح مسلم وصحيح فلان، ويجمعون التسمية على (كتب الصّحاح) وليس (الكتب الصحاح)، فهذه الكتب ليست موصوفة بالصحّة لكونها صحيحة بالمعنى المتداول، وإلا لكانت التسمية (كتب الصحاح) مستغربةً، ولكان حينئذ اسمُها الكتب الصحاح، وهذا يقرّه الجميع بما في ذلك بخاري ومسلم وغيرهم، فما معنى (صحيح) في لغتهم؟

في العربية، الصحة هي ضد الاعتلال، والصحيح هو الخالي من العلة والمعافى منها، ويطلق مجازا على الأقوال والأفعال، فنقول صحّت شهادة فلان عند القاضي، فيكون المعنى جازت أو قبلت، والمعنى المجازي مرن مرونة المجاز، وأهل الحديث غير بعيدين عن المعنى الاشتقاقي لكلمة صحيح، لكنهم لا يوصلونه للعامّة، ولا يحرصون على إيصال مقصدهم منه، ويحذفون كلمة ضروريةً على سبيل الاختصار، أي يمارسون ما يسمى الاختزالَ المُضرّ بالمعنى.

وهذا سواء كان بحسن نية أو بسوء نية، فهو فعل سيء له نتيجة سيئة، فقولهم: "صحيح". يقع في ذهن العامي وكأنه ضد الخطأ، فما هو صحيح فهو ليس خطأً، وكتب الصحاح مليئة بالأخطاء، وهذا يعترف به كل الرواة

والمحدثون، على الأقل بكونهم يستدركون على بعضهم، فلو كانت الصحاح صحيحة كما يفهم العامي، لما كان وجود المحققين والمحدثين الجدد، مثل الألباني المتوفّى حديثا، مقبولا لديهم، ليضعِّف صحيحا أو ليصحح ضعيفا، ويستدرك على القدماء، لكنهم يحذفون تلك الكلمة المحورية وهي (السند: أي سلسلة الرواة المتصلة إلى رسول الله) فما يقصده المشتغل بالحديث، بكلمة (حديث صحيح) هو (حديث صحيح السند)، وبهذا فصحيح بخاري: هو ذلك الكتاب الذي جمعه البخاري من الأحاديث الشائعة في عصره مستبعدا منه ما رأى أن سنده فيه علة من العلل .

وهي كتب أسانيد أكثر من كونها كتب مرويات حديثية، وذلك أن الأسانيد تملأ صحائفها، أما الأحاديث فهي تحتل هامشا ضيقا منها، واعتناء الكاتب وانتباهه موجه إلى السند لا إلى المتن، فالمتن لا يعدو أن يكون دليلةَ السند فيها، بالإضافة إلى أنها تضمّ ما كان له أسانيد من أشياء لا علاقة للرسول بها، وحتى البخاري ومن هم مثله لا يدَّعون أن لها صلة بالرسول، كقصة حدثت مع أحد الصحابة لم يرد فيها ذكر الرسول قط. (حديث القردة الزانية مثال جيد على ذلك).

إذن فالروايات ذاتها في البخاري ومسلم وغيرها من الكتب قد تكون خاطئة، وهم يقصدون أنها صحيحة السند بالنسبة للعياراتهم هم، أي روايات أسانيدها خالية مما يرونه هم عللا، في الأسانيد طبعا وليس في الرواية ذاتها، أي أنها نجت من (نقد السند) حسب منهجهم، وهذا ما يعنُونه بتسمية كتبهم بصحيح فلان وصحيح علّان. وعياراتهم في قبول السند موجودة لمن أراد الاطلاع عليها وفحصها، ولعله سيعرف بعد ذلك أنهم حتى في منهج قبولهم للأسانيد يعانون عوارا واضحا.

أما منهج نقد متن الحديث، أي ما يختص بالنظر في الرواية ذاتها، فهو لم يهمل تماما، وسنعرض له في سبيل نقد المنهج ذاته، لكننا الآن نذكر وجوده فقط، ليقر في وعي القارئ أن المحدّثين أنفسهم لم يدَّعوا أن سلامة السند من العلل المعتبرة لديهم كاف للقول بصدق الرواية عن الرسول، أي أنهم يقرون ضمنا أن كتب الصحاح تحتوي على زور وكذب، بل ويقرون بهذا تصريحا في أحايين كثيرة .

وهكذا نعرف بشكل أكيد أن إمكانية أن تكون كتب الصحاح مخطئةً إمكانية قائمة، وأنها بإجماع كل المحيطين

بهذا الفنّ تحتوي بالفعل على أخطاء وكذب وزور وبهتان، يبقى أن هذا، وإن لم يكن كافيا لوصفها بأنها خاطئة، فهو كاف بالضرورة لنفي صفة الصحة عنها، ونستطيع القول مرتاحين: إن كتب الصحاح ليست صحيحة .

خرافة نقد المتن!

قواعـد قبول متن الحـديـث لم تكن فـاعلة في يوم من الأيام إلا كشيء كامن في عملية أخرى، لكنها لم تطبق حتى اليوم بطريقـة مســتقلـة قـائمـة بـذاتها، وللحقيقة فهذا يضعف أثرها أكثر، ولا يقويها أن تدخل كعملية كامنة في عملية نقد الأســانيد، لاســيما أن دخولها كان، وما يزال، دخولا مليئـا بالمغالطات التي ســنعرض لها بعد أن نورد قواعد قبول المتن بصــورة مجردة، معلّقين على كل قاعدة بما تثيره من إشـكاليات، فقد قالوا: إن لقبول المتن في ذاته شروطًا بغض النظر عن سند الحديث، والشروط هي :

1ـ ألّا يخالف بدهيات العقول.

وتعليقنا على هذه القاعدة أن فيها **مصادرة على المطلوب** تقول بـأن الرســول لابـد وأنـه لا يخالف البدهيَات، وفي الحقيقة إن العقل وحده دون الصـورة الطوباوية المثالية المزروعة عميقا في وعي المسلم عن الرسول لا يوافق على هذا، ويبقى الحكم على رسالة الرسول منوطا بكونه يقول كلامـا معقولا أم لا، أي أننا لا نعترض على القاعدة بكونها مهمة لتصــديق فحوى القول في ذاته، بل نعترض على أن تكون ميزانا في ما يصح أن الرسول قاله.

2. ألّا يخالف القواعد العامّة في الحكمة والطب والأخلاق.

وتعليقنـا عليهـا أن في هـذه القـاعـدة العيب الأول الذي ذكرنـاه، وعيـب آخر وهو أنها تنطوي على تكرار للقاعدة

الأولى، ومن الممكن ببساطة اختصارهما وقواعد أخرى من التي سنراها في قاعدة شاملة واحدة، ستكون هي بذاتها تعاني من **المصادرة على المطلوب** التي ذكرناها في التعليق على الشرط الأول، ثم إن القواعد العامة في الحكمة والطب متغيرة متطورة مع الإنسان، فهل نقيسها على وقتنا أم على وقت الرسول؟

وهذا فرق كبير ففي الأولى نحن نفترض إلهية الحديث الشريف وكونه يجب ألا يعاب على مدى الزمن، وفي الثانية نفترض رجاحة عقل الرسول وابتعاده عما يعرف أنه خاطئ ضمن شروط عصره .

3ـ عدم ركاكة ألفاظه.

وهذا شرط يفترض أن للفصاحة عياراً واحدًا لا يتغير مع الزمن، ويفترض أن الرسول يلبّي شرطها دائما، فإن قالوا: هو يلبيه بكونه من عصور الاحتجاج، فقد دخلوا في مغالطة **الدور** المطنقي لأن فكرة عصور الاحتجاج هي فكرة مبنية على المرويات الحديثية (خير القرون قرني...)، على أنّ في "المسكوكات" مثلا ركاكةً كبيرة في المعنى والمبنى وهي قيلت في عصر الاحتجاج أيضا، فلا معنى لهذا الشرط، ويفترض أن رواة الحديث رووه على اللفظ المضبوط وقد يكونوا قد رووه صادقين على المعنى،

بصـــياغة من عند ذواتهم، فالرواة كانوا يروون الأحاديث قبـل أن يـأتي المحدثون ليضـــعوا منهجية ضـــبط اللفظ وغيرها، وهذا معروف .

4ـ ألّا يُخالف الحسّ والمشاهدة، كالحقائق العلمية.

وهذا شرط مكرّر يكرَر معه الاعتراض على **المصـــادرة على المطلوب** الواردة فيه وفي صـــورته الســـابقة، من مخالفة بدهيات العقول، لكن لا بأس أن نذكر اعتراضًا آخر يعمّم على شروط أخرى: إن قاعدة كهذه تجعل الحديث متطوّرا متغيرا، فالحقائق العلمية تتطور، وبالآتي يتغير ما يوافقها وما يخالفها، وبهذا فهم لا يســقطون فكرة ثبوت الســنة فقط، بل وثباتها أيضا .

5, ألّا يخالف سنن الله في الكون والإنسان.

وما سـنن الله في الكون والإنسان إلا ما سبق ذكره! شرط مكرر آخر، لكنـه يفترض أننا نعرف ســـنن الله في الكون والإنســان أيضــا، بل ويعرفها الراوي الفلاني الذي عاش في عصر الخرافات والأساطير .

6. ألّا يدعوَ للرذيلة، لأن الشـــــرائع كلَّها حاولت الارتقاء بالإنسان .

وهذا يفترض أن المنظومة الإسلامية متّسقة غير متناقضة في ذاتها، أي أنّه لا يخلو من مصادرة أخرى على المطلوب، عدا عن خلل آخر، وهو أنهم يردّون الفضيلة للدين ثم يحاكمون ما يرونه جزءً من الدين على أنه يجب أن يحقق الفضيلة، وهذا **دور منطقي** .

7ـ ألّا يخالف المعقول في العقيدة والصفات.

ولا يخفى هنا على من قرأ في المذاهب والفِرَق أن المعقول في العقيدة والصفات متضارب بين الفِرَق ومختلف عليه، وهذا يعني أن الراوي لن يروي إلا مَا يوافق مذهب فرقته، وفيما نتقدم في الشروط سنجد علة أخرى في هذا المنهج، ذلك عدا عن التكرار الممجوج الذي لا يصدر عن ذوي عقل .

8. ألّا يشتمل على سخافات يصان عنها العقلاء.

ولا ندري كيف يكون هذا بندا مستقلا ولا ينطوي تحت بند آخر، من البنود التي كررت شرط موافقته للعقل بكلمات مختلفة! ونعيد هنا: إن عقلاء زمن أرسطو وأفلاطون جاؤوا بسخافات يصان عنها طفل في السادسة من عمره في عصرنا هذا، فعن عقلاء أي عصر نتحدث؟!

9ـ ألا يخالف القرآن.

وهنا لابدَّ أن نعلّق أنهم قصـــدوا ألا يخالفه على ســـبيل التنـاقض، فلو كـانـت المرويـات الحديثية مطابقة للقرآن لكـانوا في غنى عنها بتمســـكهم بالقرآن وحده، ولابدَّ أن الأحاديث كلها لا تتطابق مع القرآن لأن ما قاله الرســـول وكـان مطـابقـا للقرآن لم يروه أحد، لعدم احتياج أحد له، ولاســـتغنـاء الأمة بالقرآن عن تكرار المعنى ذاته حديثيا، وســنأتي في خاتمة النقد على أنهم لم يطبقوا هذا وأبقوا ما تنـاقض مع القرآن، بفهمهم للقرآن على أنـه حمّال أوجه، وأنه غير مكتف بذاته عن المرويات الحديثية.

10. ألّا يخالف متواتر الســـنة، المجمع عليه، المعلوم من الدين بالضـرورة، كأركان الإسلام والإيمان، والحدود والقيم ـ هكذا قال الشـــافعي وابن القيّم ـ وأضـــاف جمهور الأصوليين ـ وعلماء المقاصد ـ: إن المتن مقبول ما لم يصادم مقصداً من مقاصد الشريعة.

ولا بدَّ أن نعلّق بأننا قد عرضنا من قبل للظلم الحاصل في تسمية المرويات الحديثية سنة، أما قولهم إن فيها متواترا فهـذا تخريف، فلا وجود لحـديـث متواتر في لفظه البتّة، والحديث الذي يحتجون به في التواتر وهو حديث مفرد، "**يُوشكُ الرَّجُلُ مُتَّكئًا عَلَى أريكَته...**"، تواتره تواتر معنوي، لا يتَفقون على لفَظـه، والعَـارَفَ بـالحـديـث يعرف أن

المنظومة الحديثية منظومة متضاربة متناقضة عن آخرها، عـدا عن أن هـذا **دور منطقي**، إذا انطلقنا منه فقد تركنا لهم الحبـل على الغـارب ليـأخذوا واحدا من متناقضـــين ويتركوا الآخر، بأنْ يسموا ما أخذوه أنه من الأصول ويتركوا ما ناقضه، وهو ارتهان للهوى بلا نقطة مرجعية محددة.

11. ألّا يخـالف الحقـائق التـاريخيـة المعروفـة عن أيّـام الرسول والصحابة.

والتعليق هنـا: إنهم يقولون هذا مع أنهم يعتمدون على المرويّـات الحـديثية وحدها كمصـــدر لتأريخ تلك المدّة، وهـذا **دور منطقي** آخر، فـإذا تضـــارب مع المـدونـات التاريخية للأمم الأخرى أو الملل الأخرى في الأمة نفســها، فهم يضرــبون بمـا عنـد غيرهم عرض الحـائط بحجة أن المسلم أجدر بالتصديق.

12. ألا يوافق مذهب الراوي.

وسنعدل عن كثيرٍ من التعليقات التي يستدعيها مثلُ هذا القول لنسـتنكر هذه الصـياغة الخاطئة للمعنى هنا، فلو قبلنـا القول كما هو لكنا نصـــدق الراوي في ما كذّبه هو فلم يقبله في مذهبه، وقد قصدوا ألا يكون ممّا تختص به فرقـة الراوي أو مـذهبه دونا عن بقية المذاهب، وفي هذا ظلم واضــح فلو كانت فرقة ما على الحق وتناقل أبناؤها

شواهدَهم من الحديث فليس من المتوقع أن نجد طريقا أخرى توصلنا لهذا الشاهد الذي سينكره غيرهم.

13. ألّا يكون الرسول قد أخبر عن أمر وقع في مشهد عظيم، ثم يأتي ويخبر به واحد فقط.

وتعليقنا على هذه الصياغة الركيكة: إن المعنى الذي قصدوه هو ألا يكون الرسول قد أخبر الخبر في مشهد عظيم ثم يأتي وينقله شخص واحد فقط، وإلّا فقد يخبر الرسول واحداً من الصحابة عن رأيه في أمر وقع في مشهد عظيم، فمن الطبيعي ألّا يكون لهذا الحديث رواة غير هذا الصحابي، وهكذا فهو شرط مبرّر، ولكنه احتياط زائد وضع لكي يساء استخدامه، وهو بالفعل أسيء استخدامه فطُبّق على ما لم يوافق هواهم، وأعفي منه ما وافقه وهو من أشهر الحديث من مثل "إنّما الأعمال بالنيّات...".

14. ألّا يشتمل على إفراط في الثواب والعقاب على الحقير من العمل.

وهذا تأكيد منهم على تحقيق تصـوّر مسـبق عن الدين بغض النظر موافقتنا من عـدمهـا، وهو تكرار للكلام عن عدم مخالفة القرآن أيضا .

15. ألّا يكون ناشئاً عن باعث نفسي.

ولا نقول هنا سوى أن هذا تخرّص للنوايا، فما يدرينا عن البواعـث النفسـيـة للنـاس، ثم إن ترديـد حـديـث مـا وتصـديقه، لاسـيما بانفراد الراوي به، سيدخل بالتأكيد في تركيبته النفسية، لكننا لن نعلم هل جاء الحديث بسبب الباعث النفسي- أم أن الباعث النفسي جاء بسبب معرفة الراوي للحديث!

ولنُجمل أخيرا القول بكونهم لم يلتزموا حتى هذا "المنهج" المتواضـع، ولم يخرج تعاملهم مع هذا المنهج سـوى أن يرددوه ترديـدا فارغاً دون العمل به، ولم يخرج عملهم به عن اسـتغلال هذه القواعد بشـكل معضَّى- متقطّع أثناء نقـدهم للأسـانيـد، فإن لم يعجبهم المتن نظروا للسـند يطلبون علَّة فيه، فإذا أعجزهم السـند حسـب عياراتهم لقَبوله ردّوه بعلّة في المتن، ولم يؤثّر عنهم التحلّي بشجاعة الحقيقـة في ردِّ متون كثيرة ضررهـا بـائن واضـح، وكانوا يرمون بعض الرواة بتهمة رواية الغرائب لكي يردوا حديثا آخر لا غرابة فيه فقط لأنه لا يوافق فهمهم للدين .

السند المفتقر للسند !

إن المرويات الحديثية كلها جاءت بأسانيد وسلاسل رجال تقول (حدثنا فلان عن فلان ثنا فلان عن فلان قال فلان نا فلان أنا فلان) وكلها بمعنى السلسلة حتى تبلغ الرسول فتقول إنه قال كذا، واشترط المحدثون شروطا لقبول روايات الراوي، ليس لهم عليها دليل سوى روايات أخرى، فهم واقعون في الدور المنطقي ابتداء، وسترى ذلك في استحالة تحقيق الشروط إلا أن تتكئ على رواياتٍ أخرى، فاشترطوا ما نورده بلغة الناس دون النقل الحرفي عنهم:

أولا : أن يكون الراوي مسلما بالغا عاقلا راشدا عدلا ضابطا.

فإذا افترضنا جدلا أنهم كانوا يعرفون آخر سلسلة المحدثين ممن يليهم مباشرة حق المعرفة، فكيف يعرفون عدالة وضبط من قبله وقبله وقبله إلا أن يتبعوا رواية راوٍ آخر! ناهيك عن اكتشاف نفاقه ورجاحة عقله وسوى ذلك !

ثانيا : أن يكون الراوي تقاطع مع من قبله في السلسلة في الزمان والمكان.

وهـذا لا يمكن التحقق منـه إلا بـاللجوء لروايـات أخرى تتحدث عن السابقين أيضا!

ثالثا : أن تكون السـلسـلة متصـلة دون انقطاع حسـب الشرـط الثاني، من الرواة المعتبرين حسـب الشرـط الأول، لكي يصل السند لرتبة الصحيح.

وهـذا شرط خـاص بالحديث الصـحيح السـند، لا بكل الأحاديث، وهو أعلى رتب الإسـناد الموجود لها أحاديث، وأعلى منها التواتر المعنوي وهو متحقق في حديث واحد، وأعلى الرتـب في السـنـد هو التواتر اللفظي وهو غير متحقق في أي حديث فكلها أخبار آحاد. لكن لنعلق على هذا الشرـط فنقول: هنا **الدور المنطقي** مزدوج فالشرـط الأول محتـاج للدور، والشرـط الثاني محتاج للدور مثله، كما بيّنَّا من قبل، فعن أي صـحة يتحدثون! ذلك عدا عن أن الروايات صـحيحة السـند قلة في روايات أخرى كثيرة كالمشهور والمرفوع وغيرها من الرتب.

رابعـا: أن يكون الراوي يروي من حـافظتـه ولا يلجـأ للتدوين.

وهذا نرى أنهم اشــترطوه لتجاوز مشــكلة التصــحيف (القراءة الخـاطئـة التي يبدل فيها النقط)، لكنهم لم يقل ذلك منهم إلا قلة، وأغلبهم اشترطه بدافع أن الذي يكتب مشــكوك في قـدرته على الحفظ، فإذا كانوا قادرين على اكتشـاف ذلك في من يليهم من سـلسـلة الرواة الطويلة فماذا عن السـابقين! ناهيك عن أن صـاحب الكتاب مثل البخاري قد دوّن الأحاديث فأتى ما يعيبه على الرواة، أفلا يعيب فعله هو !

وكـلّ هـذا **الـدور المنطقـي** الموجـود في مـنهج صـاحبِ مدونـة الحـديث لا يجـب أن يعمينـا عـن **دور منطقـي** آخر يوقعنـا هـو فيـه، إذ أننـا نسـتدل عـلى كونـه طبـق منهجه فعـلا مـن قولـه هـو! فلتتخيـل أنـك كنـت أنـت البخـاري وقلـت عـن نفسـك مـا لم تلـزم نفسـك بـه، فكيف نكتشف نحن ذلك !

هـذا عــن **مغالطـة الـدور المنطقـيَ** الـواردة في مـنهج المحـدثين، فهـل هـي المغالطـة الوحيـدة؟! في الحقيقـة إن مــنهجهم يقــوم عــلى مغالطــات كثــيرة متراكبــة، وإليك بيان طرف من ذلك :

مغالطة الاحتكام للمصدر (المنشأ):

وهي حـاضرة في منهج كامل يســـمى (الجرح والتعديل) فهم يقبلون قول فلان لأنـه فلان، ويرفضـــون قول فلان الآخر لأنه هو، أي أنهم يردّون صحة القول لانطباعهم عن مصدره وهذه مغالطة مشهورة .

مغالطة التعريض بالظرف الشخصي :

فهم يردون بعض الروايات لأنها توافق مذهب الراوي كما أسـلفنا في نقدنا لمنهج نقد المتون، وكذا بصنعته مثلا بأن يكون خطـاطـا فيروي حـديثـا يمتدح الخط، فيقرّرون من عند أنفسهم أنه روى ذلك لأنه له به مصلحة .

مغالطة التعميم المتسرع :

بـأنهم يردّون روايـة معقولـة لأحد الرواة لأنه روى رواية أخرى غير مقبولـة عنـدهم، وبهذا فهم يعمّمون حكمهم على رواية الشخص كلها .

مغالطة الاحتكام للمجموع :

بـأنهم يقبلون الروايـة ويردونهـا بشـــهرتها بين الناس، أو اتفاق مصـــادر عدة عليها، وهذا احتكام للكثرة، وكم من حقّ قلَّ متبعوه، وكم من معلومةٍ حقيقية قلّ عارفوها !

مغالطة التبرير الذاتي :

فهم يصـــحّحون ويقوّون ما وافق هواهم، ويبحثون عن علّـة فيما خـالف هواهم، ويضـــعّفونه، وهذا باعترافهم، لكنهم لا يســـمّون هـذا هوى، بل يســـمونه موافقة ما يعرفون من الـدين! أفلا ينظرون لعلهم هم على خطـأ في دينهم !

مغالطة المركب الغارق :

فحتى بعـد أن يتبين لهم أن كـل مـا فعلوه من جمع وتحقيق باطل عقلا فهم لا يقبلون ذلك لأنهم يرفضـــون التضحية بما حصّلوه من وَهْمٍ بمجهود ذهَبَ هباءً منثورا، ويصـــمّون آذانهم عن الحق بعـد أن عرفوه، فهـذا انكار مبعثه نفسيـ عند أغلب أهل "السـنة "وتابعي الأحاديث ومن اجتهدوا فيها .

وبعـد هذا كله، تخيل أن بعض شروط البخاري لا تنطبق على البخـاري ككتـاب، لأن أقـدم نســخة مخطوطة من الكتاب ترجع لزمن كان قد مضى ـ على وفاة البخاري فيه أكثر من مئة وخمسـين سـنة! وكذلك هي لا تحوي إشارة تفيد نسـبتها للبخاري! وهذا أصـح الصـحاح فما بالك بما دونـه!؟ نـاهيك عن أن الرواية تقول: إنه بدأ بمشرــوعه وعمره سـتة عشر عاما وانتهى منه وعمره اثنان وثلاثون، وتخيل قدرته على جمع أكثر من سـبعة آلاف حديث مع التكرار و ثلاثة آلاف دون التكرار، والتحقق من أسانيدها حســب شروطـه، في تلك المدّة بأدوات ذلك الزمن! فهل هذا ممكن! أي أن أكبر الشـيخين كان شـابا حديث السن لم يبلغ أشــده ضــمن شروط زمانه! وكان يكتب ويعيب الكتابة على رواته. فهل هناك ســند منطقي لفكرة ســند الرواية كلها!

براءة القرآن من كذب أهل الحديث!

يقدم كهنة الإســـلام أدلتهم على حُجية ما يســـمونه السنة النبوية، فيأتون بأدلة من المرويات الحديثية ذاتها، وهذا لا يســـتحق الرد لأنه واقع في **الدَور المنطقي**، فهو استدلال دائري يقول: إن عليك أن تقبل الأحاديث بسبب ورود الحـديـث الفلاني الـذي يوجـب قبولهـا! فلو كنـت سـتقبله هو فهل أنت محتاج لهذا الجدال أصـلا! فأنت ستكون ممن يقبلون الحديث.

ويأتون بأدلة عجيبة من القرآن ستكون هي ما نتناوله في هذه المقال، فنفند هذه الأدلة المزعومة جملة وتفصـيلا، فأما ما ســنُجمل فيه القول فهو فهمهم الخاطئ للقرآن الذي سـوّغ لهم الاسـتشـهاد به كدليل على وجوب اتباع البخاري وأتباعه من المحدثين، وأما ما سنفصل فيه القول فهو توضـــيح الفرق بين مـا أمر القرآن بـاتباعه، والمعنى الذي يفترضـــونه لآيات القرآن التي يســـتشـــهدون بها، وسنبدأ بالقول المُجمل وننتقل للتفصيل .

ماهية المتشابه والتأويل

وجد العرب في القرآن كلاما بليغا بيَنا، فصـدقوه وصـدقوا قولـه عن ذاتـه إنه قرآن عربي و كتاب مبين وبيان للناس وإلى ما ســوى ذلك، مما ســيكون مطعنا على القرآن لو

وجد أنه غير فصيح وغير مبين، فلو أسقطنا قدرة القرآن على البيان سقطت المنظومة كلها، واتهمنا محمدا بالكذب والتناقض، ولأننا عرب أقحاح نُعرِب القول فنحن نقرّ للقرآن **بعد فحصه** بأنه قول بليغ مبين فصيح، لكن أهل الحديث ليسوا على هذا، فهم وإن وافقونا وردّدوا هذه المقولات، يقومون بذلك بطريقة شكلية فارغة، ينقضها ما يزعمونه من كون القرآن محتاجا للمرويات الحديثية ليَفهم.

هم يستشهدون بمفتتح سورة آل عمران، أي الآيات التي تقول إن القرآن فيه من المحكم والمتشابه، وأن المتشابه لا يفهمه ولا يعلم تأويله (يفهمون كلمة تأويل على أنها الفهم) أحد بتاتًا إلا الله، إن الراسخين في العلم يؤمنون به وهم لا يفهمونه اتّباعا لما فهموا من المحكم من آياته، وهم هنا يأتون بفِرية عظيمة، مفصلها تحويرهم لمعنى كلمة "تأويل" لتصبح بمعنى الفهم، والتأويل في الحقيقة هو تبليغ المآل، والآيات المتشابهة هي الآيات المكررة التي تتحدث عن الغيب، ما كان منه في الماضي، وما كان عن عالم آخر أو زمن القيامة، مما لا نعلم مصاديق مفاهيمه تماما، أي أننا لا نعلم مآله، لكننا نفهم معناه الكلي فهما كاملا، كما نفهم مجاز الشعر والكناية في قول العرب، ويوم يأتي تأويله _كما نطق القرآن_ سنرى حقيقته التي ستقدم حقيقة وجودية لفهمنا الصادق له.

وهكذا فقد سقط قولهم: إن القرآن محتاج للمرويات الحديثية ليَفهم، بل نحن محتاجون للغة العربية لفهمه وفقط، فإذا كان الأمر على غير هذا كما يدعون، إذن حينها فالقرآن يحتوي طلاسم لا يمكن فهمها كما يدعون وبالآتي فهو ليس قولا بليغا، ويجب ألا يؤخذ على محمل الجد كونه متناقضا، يقول عن ذاته ما ليس فيه، وهذا ما نحسب أن القرآن احتاط منه عندما قال عنهم إنهم يفعلون ذلك ابتغاء تأويله، أي جعله يؤول لما فيه مصلحتهم من سيادتهم على الأمة، واتّباع الأمة لهم، فهكذا يكون قد آلَ لهم بطريقة أو أخرى .

وقد احتاط القرآن من منهجهم في ذلك، وقدم نفسه على أنه قول مجمل يؤخذ جملة واحدة ليفهم فهما سليما، وهم لا ينكرون ذلك إذ يرددون: إن القرآن يشرح نفسه، فتُضرب الآية فيه بالآية توصلا للمعنى الكلي، وقد ورد في القرآن ذم المقتسمين الذين جعلوا القرآن عضين، حسب لفظ القرآن، أي من قطّع آيات القرآن وعضَّاها فجعل كل عضو منها مستقلا عن العضو الآخر، واستغل هذه العِضينَ ليقدم فهمه للقرآن ابتغاءَ تأويله في صالحه، وسنرى هذه التعضية عندما نقدم نقاشنا المفصل لما استشهدوا به من آيات على حجية ما يسمونه "سنة نبوية" .

التفصيل في فهم ما تعرض للتقويل

الآيات التي يستشهدون بها على وجوب تصديق البخاري وسواه من المحدثين وأتباعهم، بل ووجوب اتِّباعهم، على ثلاثة ضروب كما سنرى، لكنها كلها تتعرض لمغالطة **الانتزاع من السياق**، أي أنهم يرتكبون إثمَ تعضيتها وتقطيعها وتقديمها على أنها تعني شيئا آخر غير الذي تعنيه على الحقيقة، والأهم من ذلك أن كل هذه الآيات تتحدث عن الرسول ولا تتحدث عمن يتقوّل عليه أو من ينقل عنه، ولا يجوز بحال من الأحوال الاستشهاد بها على أنها تعني وجوب قبول ما جاء به البخاري وغيره، لكننا سنناقشها رغم ذلك بنقاش مفصل لكل ضرب من ضروب هذه الآيات، لا لنرفع عنها الفهم المغلوط الذي يؤوّلها في صالح البخاري وسواه، فهذا قد تم بحمد الله، ولكن لنرفع عنها فهما مغلوطا آخر يجعل سلوك الرسول واجب التقليد على المسلم، بدلا من الوقوف على التأسي بصفاته العامة السامية، ولكي يعيش المسلم في زمانه، دون الاعتداء بالتقليد بالحذافير،الذي حوّل جلَّ المسلمين إلى أحافير أتت من زمن غابر.

وإليك بيان ما تقدم :

أولا : ما تحدث به القرآن عن نفسه، وحرفوه بالفهم ليشمل السنة .

وهذا تجده في استشهادهم بآيات من مثل (ولو تقول علينا بعض الأقاويل) أو (إن هو إلا وحي يوحى) أو (ما ينطق عن الهوى) وغيرها من الآيات التي يغلب عليها أن تكون مكيةً، تردّ على من كذب القرآن وادعى أنه أساطير اكتتبها الرسول وصاغها، أو أنه شاعر، أو أنه مجنون، وإذا رجعنا للقرآن وقرأنا أيّا من تلك الآياتِ في سياقها عرفنا ببساطة أنها تتحدث عن القرآن حسبَ.

ثانيا : ما تحدث به القرآن عن طاعة وليّ أمرٍ، هو الرسول في ذلك الزمن.

وهذا نراه في استشهادهم بآيات من مثل: (... ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا...) و (...وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم...) و (إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وغيرها، ولو تتبعتها كلها واحدةِ واحدة لوجدت علامة وجوب طاعة القائد السياسي، وليَ الأمر، الذي هو الرسول بصفته قائدا موحدا للأمة، فالأولى مما أوردنا تتحدث عن الفيء واقتسامه، فما قسَمه لهم الرسول من الفيء قبلوه وما نهاهم عنه تركوه، وليست تُعنى بتقليد الرسول في شيء. والثانية تضم

طاعة الرسول لطاعة أولياء الأمور، فإذا ذُكروا ضمّه القرآنُ لهم، ولم يختصه بطاعة منفصلة، ولا يضمّه لله، فلم يقل: "وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأطيعوا أولي الأمر منكم"، ولا قال "وأطيعوا الله والرسول وأطيعوا أولي الأمر منكم"، وهذا جليّ لكل عربي بيِنِ اللسان. وأما الثالثة فالحديث حولها كان عمّن يتولّون الكفّار، وهم لغةً من ظاهروا على دولة الرسول، ويختصّ في هذه السورة باليهود، ثم يقول: إن من يحب الله فعليه اللحاق بالكيان السياسي الذي أسسه الرسول، فالاتباع هنا اتباع المَقود للقائد لا اتباع المقلِّد للمقلَّد، ثم بعدها بآية تجد القرآن يضمّ من أبى هذا الاتباع للكافرين، وليس للعاصين المقصرين عن أداء ما يسمى "السنن" كما قال الفقهاء، وكذا كلُّ ما كان على هذا الضرب من الآيات، ومثلها (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليماً) وغيرها مما هو صريح أكثر، ويكفيك قراءةُ ما قبل كل آية وما بعدها والتمعن في صياغتها لتفهم أن دعوى مروّجي المرويات الحديثية باطلة، لا سيما استشهادهم بهذه الآيات.

ثالثا : ما تحدث به القرآن عن أن الرسول ممثل الرسالة.

من مثل (...لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة...) و (... وإنك لعلى خلق عظيم...) وما جاء على شاكلتها في امتداح خلقه وسجيته وأنها تمثل الرسالة، مضافا إليه

آياتٌ أخرى تنسب التحريم والتحليل للرسول، فذلك إما أن يكون مشمولا في الضرب السابق من ضروب الآيات، وإما أن يكون يضم الرسول لله على أنه ممثل هذه الرسالة والناطق باسمها بالقرآن، من مثل (... يعلمكم الكتاب والحكمة...) و (...كل آمن بالله ورسوله...) و (...يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر) وسوى ذلك من الآيات التي تتحدث عن التصديق بكون الرسول رسولا من الله، وليست تتحدث عن التقليد في شيء، أو تؤكد على أنه أهل بالرسالة تبليغا وعزما، أو تؤكد على أنه ذو سجية سمحة وخلق عظيم، وأن صفاته الخُلُقية تصلح للتأسّي بها والاقتداء، وأنه بالفعل رسول الله الأمين على رسالته، فما بلَّغه فهو من الله، وما هو من الله فقد بلغه، فلم يزد على أوامر الله، ولم ينقص منها.

قد يقول قائل إنك لا تخرج عن قولهم هنا، وقد يكون محقا لو لزم ظاهر قولهم ولم يلتفت للسياق، الذي يستبعدون منه ما يذكره القرآن عن الرسول بكونه بشرا مثلنا، فهو من يتصرف كالبشر- فيما يطلبون منا تقليده فيه، لذلك نراهم إذا أتمّوا التقليد الشكلي باتوا وكأنهم جاءوا من زمن الجاهلية فارتدَوا ما كان الرسول يرتدي وأكلوا ما كان الرسول يأكل، ولأن الرسول لم يختصّ بشيء دونا عن أهل زمانه بل قلّدهم تقليد الفرد لقومه في المظهر واللباس، فهم يبدون وكأنهم جاؤوا من زمن الرسول شكلا، أو من فيلم الرسالة، أي أنهم مثل أي

جاهليّ عربيّ كان متبعا لعرف العرب، لكنهم ينسون أن الاقتداء هو في الصدق والأمانة والشجاعة وسائر حسنات النبي، التي يقر المنكر بالرسالة والمصدق لها بكونها حسنات، وإن اختلفوا على اتصافه بها، وهي الحسنات البعيدة عن سيئات صفاتهم، بل يجعلون الحسنات والسيئات مفهوما عجيبا كحصالة نقود في لعبة حاسوبية، ويجيزون فظائع الأخلاق بتقليدهم فريات البخاري من قتلٍ وتحقيرٍ للناس واستكبارٍ وغلوّ، منكرين أن الأخلاق الإنسانية والمكارم العربية سابقةٌ على الرسول وهو من حقّقها والتزم بها، وليس ما تناقله البخاري هو المرجع لها !

أي أننا غير ملزمين بتقليد الرسول فيما لا يلزمنا به القرآن من أفعال، من تحريم وتحليل بلّغَه الرسول عن طريق بلاغِ القرآن للناس، وإنما أمامنا نموذج بشري يصلح كقدوة وأسوة، في مجمل فضائله، لا في لباسه الذي كان مشابها للباس أهل زمانه، ولا في طريقة إتيانه حاجاته البشرية، فهو كان يأكل الطعام ويمشي في الأسواق، وليس في كل ما يقول ويعبر به خصوصية تدعو للاتّباع، فهو قد عوتب في القرآن كما أسلفنا، فنحن والرسول كلانا يتبع القرآن، الذي نصدّقه لأنه يوافق العقل والمروءة وموازين أخرى سابقةً عليه، والذي يطالبنا بتعظيم الله، وألا نشرك في عبادته (طاعته) شيئا ولا حتى الرسول ذاته، وأن نعظم كلام الله فوق كلام غيره، وللطرفة فقط نورد: إن مضمون أغلب

المنظومة الحديثية يؤكد على أن الرسول طلب تبليغ الآيات، ومنع أن يكتب عنه قوله هو خوفا مما وقع فيه أهل الحديث، وأوقعوا به الأمّة! فتخيل أنهم لم يهملوا القرآن، ويحرفوا فهمه فقط، بل وفعلوا ذلك في ما تصدوا لتنقيته مما يسمّونه سنة!

هل تعني الأحاديث شيئا؟

بطريقة سطحية فقط يمكن لنا القول: إن الكتاب يتكون من حروف، وهنا نكون أهملنا أنه يتكون من أبواب وفصول وهي بدورها تتكون من فقرات، وأن هذه الفقرات تتكون من جمل، والجملة تتكون من كلمات والكلمات تتكون من حروف، وحتى لو ذكرنا ذلك فنحن نكون قد أهملنا أهم شيء، وهو الذي يميز كتابا عن مجموعة أوراق نتجت عن لعب قرد على آلة كاتبة، وهو المعنى، فلنقل: إن المعنى يتجلى في نظام الحروف في الكلمات، ونظام الكلمات في الجمل، ونظام الجمل في الفقرات، وهكذا حتى نظام الأبواب والفصول في الكتاب، وهذا النظم المتراكب هو السياق، والسياق كلما امتد اتّضح وعاش وحافظ على كينونته، وكلما قَصُر أمكن تبديله وحرفه، ودعوانا هنا: إن المرويات الحديثية إذا كان لها فائدة ما، فليس لها معنى غير ما نمنحه لها نحن.

قدّ منا فيما سبق أن القرآن حصّن ذاته ضد التعضية ليَفهم جملة واحدة، سواء من طريقة نظمه المتراكبة المتداخلة، أو بذمّه الصريح والمباشر للمقتسمين (الذين جعلوا القرآن عضين) حسب لفظه، ثم حصّنه الرسول والصحابة بالتدوين، وحصّنه الصحابة بالجمع، ثم حصّنه التابعون بالنقط والشكل، أو حاولوا كل ذلك، وحفظ القرآن، حتى بات كما تراه في المصحف اليوم، لكن هذا لم يحدث مع المرويات الحديثية، التي وإن سلمنا بالفرض

الساقط بكون الرسول قالها حقا وكونها نقلت بالفعل عنه بأمانة كما يدّعون، بل وسلّمنا بكونها واجبة الاتباع، وبأن الرسول واجبٌ تقليدُه، وغير ذلك مما أظهرنا بطلانه بالبرهان الجليّ، فهي، كما سنبيّن في هذه المقالة، لا تؤدي معنى غير الذي نطلبه نحن منها، فإن سلمنا بكل ما تقدم، سنكون نحن أصحاب المعنى لا رسول الله، وسنكون نقلد أهواءنا ولا نقلده، وسيكون الإسلام اليوم عبثيا إذ يطلب منا ما لا يمكن تحقيقه، وهذا للأسباب الآتية:

- ما من سياق كلامي لهذه المرويات .

فنحن لا نعلم ما قاله الرسول بعدَ ما يزعمون أنه قاله، ولا قبلَه، وقد رأينا من قبلُ كيف يمكننا تحريف معنى القرآن من بعد مواضعه، إذا اقتطعنا الآيات من سياقها، واستشهدنا بها في سياق مختلف، وهذا كثير في شعر العرب المسلمين، إذا اقتبسوا من القرآن في قصائدهم .

•ما من سياق واقعي لهذه المرويات .

فـأنـت وإن كنـت تظن أنك تعرف معنى جملة شـــائعة كصـباح الخير، فأنت تدرك أن معناها سيختلف لو كانت في سياق واقعي غير متوقع، مثل أن يقولها مراقب الدوام لك إذ تأخرت عن العمل، أو يقولها لك صديق إذ صدقته بعد مطال في أمر طالما نصـــحك به، أو يقولها لك البقّال الـذي يطـالبـك بـدين لـه عليـك، وهكـذا ... والمرويـات الحـديثية لا تحوي ســـياقا واقعيا يمكننا فهمها فيه، هذا بفرض أنهـا رُوِيَـت على ألفـاظهـا، فإن رويت على المعنى فثمة إشكال آخر .

•هي ككـل الكلام الملفوظ لا يفهم دون لغـة الجســـد ونغمة الصوت .

وسنعفّ عن شرح هذه النقطة لوضوحها لنقدم مثالا قد يشـــتمل على كل ما ســـبق بما فيه هذه النقطة: حديث (خلق الله آدم على صورته) الذي افترق المسلمون بسببهِ، فبعضـــهم ردّ هاء الضـــمير لآدم فأوقع الرســـول في العيِ،

وبعضهم ردّها لله فأوقع الرسول في التجسيم، سيختلف معناه لو رأيت الموقف وعرفت أن الرسول قاله ينهى رجلا أن يضرب عبدا له على وجهه، وأن هذا العبد أسود، فيكون الضمير عائدا على الرجل، ويكون معنى قول الرسول: لا تحقره على سواده فأبوك آدم كان أسود البشرة! وينتهي هذا النزاع الدامي بين المجسمة والمنزهة على هذه الرواية، فإن كنا استطعنا بلوغ سياق هذه الرواية بالمقارنة، فوالله لا يستطيع أحد أن يبلغ سياقات كل هذه المرويات، ويستطيع الجميع أيضا تحريفها عبر اختلاق سياقات لها.

•هي تُتَناقل شفهيّا بطريقة غير حصينة .

فالشعر سُمِّيَ ديوان العرب لأنه حصين نوعا ما، وعصي قليلا على التحريف، بسبب شرط الوزن العروضي، والقافية، وسهل النقل في الزمان والمكان، وكذلك القصص الشعبي المتداخل كتداخل القرآن، فالقصة تأتي داخل قصة، هي داخل قصة ثالثة، حتى لا يقدر أحد على تحريف معناها الكلي لأنها مسوّرة بسياقاتها، لكن تداول المرويات الحديثية مختلف، فهي ليست سهلة الحفظ،

ولا عصية على التحريف، ولا لها سياق يسوِّرها، وليس إلا السياقات المتنوعة التي نتداول نحن فيها هذه المرويات، وهي غير شائعة شيوع الأمثال، لكي نضمن تكرار السياق السليم لها، فهي دون كل ذلك بدرجات، وتعاني من عيوب التداول الشفاهي جميعها، وإليك بعض هذه العيوب :

أ- عيوب السماع، فكم من سامع يسمع ما يتوقعه هو لا ما يقال !

ب- عيوب الفهم، وكم من كلام يمرّ على سامعه دون أن يفهمه !

ت- عيوب الانتقاء، إذ حتى من يسمع فعلا ويفهم حقا، ينتقي ما يهمه مما فهم .

ث- عيوب الحفظ، فالنسيان سمة الإنسان وما من أحد منزّه عنه.

ج- عيوب تعويض الفراغ، فمن انتقى أو نسي فهو محتاج

أن يملأ فراغات حدثت بسبب الانتقاء والنسيان، وهذا يكون حسب فهمه طبعا .

ح- عيوب الفصاحة، فمن قال ما فهمه وحاول أن ينقل تصوره فهو معرض للعيِ وعدم الإبانة، وإصابة معنى آخر غير ما يريد .

خ- عيوب المبالغة واختلاف بؤرة التركيز، فمن روى على المعنى قد يبدل المسند بالمسند إليه، أو قد يحاول إحداث الأثر الحادث فيه لدى تلقيه الكلام في من يسمعه هو، فيلجأ للمبالغة، أو يركز على الطرف الذي يهمه من القول .

د- عيوب الثقافة السمعية، وهي كثيرة جدا، لكن أهمها هنا، اختلاط الحديث الطويل بعضه ببعض، وتسامح المتلقي مع التناقض أو العدول عن القول، وعدم القدرة على ترجّع القول لاستبانة خطأ ما، بسبب دوام تدفق المعنى، ودوام انتقال التركيز للمعنى الجزئي الجديد، هذا غير الشرود والانقطاع وغير ذلك.

- أنها _إذا افترضنا صحّة نسبتها للرسول_ قيلت في الأصل كحديث يومي، فلا يمكننا فهم ما قاله الرسول، لو صح أنه

قـاله، هل هو تقرير أم إخبار أم تعجب، وإذا كان إخبارا فهل هو إخبار عن عين أو عن فئة، وهل لقوله هذا غرض بلاغي، وهل قاله بصـفته البشـرية، أم بصـفته عربيا من أهل ذلك الزمان، أم بصـفته رجلا حكيما، أم بصـفته نبيا، أم بصفته رسولا ليس عليه إلا البلاغ عمن أرسله!

- أن من تناقلوها يقدّسـون أسـلافهم فلا يسـتدركون عليهم أخطاءهم ولا ينظرون في سـدِّ ما عجز أسـلافهم عنه، ولا يفكّرون بطريقة نقديّة، بحيث يفصـلون الزيف عن الحق كما تقـدم من قبـل في منـاهجهم النقـديـة المهلهلة .

وسـنتوقف هنـا لنقول: إن كل ما تقدم، أو بالأحرى أي نقطـة من النقاط المتقدمة، ومع افتراض الأمانة والحرص على النقـل السـليم، وعـدم الكـذب وإسـاءة توظيف المرويات الحديثية، وسلامة النية، وأننا اطلعنا على قلوبهم وعرفنـا إيمـانهم وإحسـانهم وإتقـانهم لما يفعلون، فأي نقطـة من تلـك النقـاط كفيلـة بهـدم المنظومة الحديثية كلهـا عن بكرة أبيها، فما بالك وقد اجتمعت هذه النقاط وغيرها مما قصّر عنه البيان، أو تُرِك لحذق الأذهان.

وهكـذا فنحن نعلم أن تلـك المرويـات لا تصـــلح كبيـان شرعي أبـدا، وقد لا يكون فيها نفع أكثر من كونها أحافير لغويـة تـدلّ على أذهان الناس في عصرـــ تدوينها في تلك المناطق التي دوّنت فيها، ففائدتها لغوية سـيسـيولوجية تاريخية، وليست تنفع في شيء أكثر من هذا.

رَحِمُ الجارية!

بعد أن عرضنا لما وفَّقنا الله له مما نحسبه براهين يكفي أي واحد منها لأن يذر البناء المتوهَّم لما يسمِّيه الكهنة "سنة نبوية" قاعاً صفصفاً، عند من كان له قلب يعقل به، آن لنا أن نعرض لأسباب بقائها حتى اليوم، والأسباب التي جعلت الصفوة والعامة يحجمون عن ترك دعواها، وسيكون هذا العرض مقتضبا ككل ما كتبناه حولها، تاركين البحث والتقصِّي للقارئ.

وسيكون حديثنا هنا متباعدا تباعد هذه الأسباب، وتباعد الحقول المعرفية المفضية إليها، لكننا سنُجمل القول في النهاية لنوضح أمرا يتعلق بالعنوان الغريب لبحثنا هذا، والذي تتسمى به هذه المقالة بالذات، التي ستضم نوعين من الأسباب: ما كان صفةً في المرويات الحديثية، وما كان صفةً في المجتمع الذي يتبناها، وكلاهما سبب في بقائها، ولن نفصل هذين النوعين لاشتباكهما العضوي، وإليك بيان طرف من ذلك:

•سعة هذه المنظومة وترامي أطرافها، فهي ضخمة جدا، لدرجة أن من حاول التعرّض لنقدها أفنى حياته دون أن يحيط بها، فحياة المرء لا تكفي لفعل ما يدعي البخاري وحده أنه فعله، خلال مدة قصيرة من حياته، من جمع هذه الأحاديث والبحث في رجال أسانيدها رجلا رجلا،

وبالتأكيد فهي لا تكفي للتدقيق وراءه والذي سيأخذ وقتا أطول.

•الهالة القدسية التي تحيط بها، من حيث تعلقها بالرسول، وقد قلَّ في تاريخ الأمّة من خاض في البحث في المرويات الحديثية ناظرا لها نظرة عقلانية، وهذه الهالة القدسية أضخم مما تتصور، فهي تقدم على أنها مهيمنة على القرآن ناسخة لبعض أحكامه .

•الحاجة السياسية لها، حيث كانت ومنذ اختلاف الصحابة الأوَل، باباً لاستخدام الرسالة المحمديّة في الحرب السياسية، والخصوم كلهم لجؤوا لها بدرجات مختلفة، فكان مستبعدا أن يعيب أحدهم على غيره سلوكا ثمّ يأتيه هو لأنه يحتاجه.

•العُجمة التي أصابت لسان الناس مبكّرا منذ توسع رقعة الفتوحات الإسلامية، مضافة إلى الحركة الطبيعية للغة، التي قلّلت نسبة من يفهمون القرآن بشكل مباشر دون وسيط .

•الترديد غير الواعي للقرآن الذي حوّله لجيب صوتيً فارغ

من المعنى الحقيقي في أذهـان الناس، ما نصـــطلح عليه باسـم "**الهتملة**"، ومن هذا الترديد الإصرارٌ على اسـتظهار أصـــوات القرآن، ومنـه ما يتداوله الناس عن ثواب قراءة القرآن ولو دون فهم، وسماعه ولو دون إنصات.

• الشـــذوذ الذي جاء به القرّاء الذين أبدوا صـــلابة في جعلهم كلام اللـه فوق كل كلام، مع وقوعهم في ما قدّمنا لـه من أخطـاء، والـذي جعـل النـاس ينفرون من الفكرة، ويتمسّـــكون بمـا ألفوه، فلم يكن أحد يريد تكرار تجربة "الخوارج"، والخوارج جماعة من القرّاء في الأصل.

•حاجة الأمة لمصـدر تشـريع متجدد بعد موت الرسـول، والتي بدأت منذ موت الرســول، فالواقع متغير، ولا يمكن بقـاء الـدين ثـابتـا، وبقيت تلك الحاجة مقضـــيّة ما دام الاســتقرار الســياسي، فلما فقدته الأمة حاولت تلبية تلك الحاجة بالمرويات الحديثية أولا، أو بفكرة استمرار الرسالة في آل البيت، بدل اللجوء للعقل والمصلحة.

•كون أغلب الأحكام الإسـلامية مصـدرها العرف العربي، فاحتاجوا لإضـــفاء قدســـية عليه خوفا عليه من التغيير، لاسـيما بعد ظهور الشـعوبيين، فهي تمظهر لمشـاعر ذات

طابع عصبيّ، يتعصب لعرب الجزيرة والمكّيين والقرشيّين على وجه الخصوص، دون سائر العرب، من قبط وآراميين وأمازيغ/أمازيج وسواهم.

•خوف الأمة غير المبرر على الشعائر مثل الصلاة، لأنها لم ترد مفصلة في القرآن، والتي هي في المشترك المتقاطع منها تباري إسناد القرآن بكونها متواترة تواترا عمليا، وهو ما لا يتحقق في كل المنظومة الحديثية، فلا يضير الشعائرَ الاستغناء عن الحديث، لكنهم لم يعوا ذلك.

•العقلية الما-قبل-علمية التي سادت منذ ما قبل الرسالة وحتى اليوم، والتي تفضل الرجوع للأخبار بدلا من منهج علميّ أو على الأقل عقلانيّ في البحث، وكل من تجاوز هذه البدائية انقلب على هذه المنظومة، وانظر كل العلماء الطبيعيين والفلاسفة في تاريخ المسلمين إن أردت التأكد، وهم كُفّروا وبعضهم قتل.

•حديثا وبعد شيوع التعليم العلمي بقي التعليم مصبوغا بصبغة غربية، فرضت فصاما عربيا في التعامل معه، وبقي التعليم الديني موجودا بكل عيوبه كما هو، دون تطوّر، وبقي المنهج العلمي في إطاره التقني، ذلك

عدا عن ظاهرتيّ الاغتراب والاستلاب اللتين سيطرتا على الإنسان في عصر التقنية.

•نزوع الأمة في حالة الضعف للتقوقع على نفسها، وظنها أنها إذا كررت ما فعلته في السابق فسوف تحصل على النتائج ذاتها، رغم اختلاف شرط الزمان.

•مصالح الأمم القوية المستفيدة من ضعف الأمة العربية، وإضعافها .

•ظهور الكهنة المسلمين المحتاجين لمادة لا تنضب يحدثون بها الناس، بما يقتضيه نشاطهم اليومي، مما يجعلهم يلجأون لمِعين المرويات الحديثية، ويبتعدون عن خطاب القرآن الواضح المختصر، ولأنهم طبقة اجتماعية فهم راعوا مصالح طبقتهم، بترسيخ وَهْمِ اختصاصهم في الدين دونًا عن الناس .

•التعليم الديني للأطفال مما يقع في نفوسهم موقعا

أعمق من أن يتعرض لـه المنهج العلميّ أو حتى العقلانيّ بأي نقد، كما قال الشاعر:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى

فصـادف قلبًا خاليـًـــــــــا فتمكّنا

•موافقـة المنظومـة الحـديثيـة لأهواء وطبـائع الأقوام الصـــحراويـة ممن حكموا المســـلمين من مغول وترك، فأعادوا إنتاج خطاب السـلفيّة وتبنيه، تلك السـلفية التي ظهرت مبكرا عند العرب بدافع السيطرة .

•كون منظومة الأحاديث تســـهل على من يحكم الناس مهمتـه ولو كـان ظـالما، فلم يتفق لأحد من المتنفذين أن كـان لـه مصـــلحـة في هدمها، فهي تكرس مفاهيم الجَبْر والطـاعـة للحاكم وســـواها، وتتســـع لأي مفهوم يريده الحاكم .

•ترســـيخ نمط من الإســـلام يضـــمُّ فِرَقا ومذاهب كثيرة، بسبب عدة مفاصل في حياة الأمة أهمَها: الفتنة، والمحنة، والوثيقة القادرية، والمدارس النظامية والاســـتعجام. مما أخفى أنماطا أخرى من الأسلام نهائيا وإلى الأبد .

•العنف والبطش بمخالفي منهج أهل الحديث، وقتلهم وتشريدهم، وإحراق كتبهم، ونحن نتحدث هنا عن إفناء حقيقي، ومحاكم تفتيش .

• تملُّق طبقة المفكرين والحركات الثورية للجماهير وعدم رغبتها في دخول صراع معها، ورهابهم من هياج الغوغاء عليهم، ومحاولتهم كسب الجمهور بعدم مواجهته بالحقيقة، هذا إن حصل إدراكها أصلا.

•عدم وجود بِنية تحتية تحمل ما أنتجه أحرار الأمة من بنى فوقية تتبنى إسلامًا مختلفاً .

• القوة العسكرية في البادية قديما، والقوة الاقتصادية اليوم، رسختا الفقه البدويّ على مر العصور، وهو يعتمد على المرويات الحديثية أيما اعتماد.

•ارتباط النهج العلمي الحديث الذي تطور بعيدا عن الأمة وصُدّر لها الفكرة الليبرالية التي تُفسح المجال للهراء على أنه وجهة نظر، ونفور الأمة منه لهذا السبب.

•تحصين المنظومة الحديثية نفسَها بعدم وجود بذور تجاوزها فيها، فهي تمنع انتقاد الكهنة، وتمنع تكذيب الأحاديث، وتهدد منكرها بالعذاب في الدنيا وفي الآخرة، فمن جهل خاف عذاب الآخرة فأطاع، ومن عقل خاف عذاب الدنيا على أيدي الغوغاء والحكام فسكت.

•التقعيد للغة العربية كان معتمدا على الأحاديث والقرآن، وبذلك ضَعُفَ احتمال نشوء فهم مغاير لفهم القدماء، ولم يساهم في تحرير النصوص من فهم القدماء، سوى اعتماد التقعيد على شعر العرب وأمثالها أيضا .

سِتطول القائمة كثيرا لولا قفزنا عن بعض ما أُضمر أو ضُمن ولم يذكر صراحةً، ممّا لا يتّسع له المجال، ولكنّ هذا كلّه حافظ على سيادة منظومة الحديث، وهيمنتها على أنماط إسلامية أخرى ممكنة، ويهمّنا من هذا كله أن سيطرة منظومة سلبية، كهذه على الأمة، جعلت الأمة تعيد إنتاج أمراضها وأمراض من استبدّ بها من الأمم.

وهكذا غدت الأمّة كالجارية التي لا تملك أمرها، ويغتصبها من قدر عليها من أعدائها الداخليين والخارجيين، فتنجب أبناء يشبهونه، وتختفي ملامحها فيهم شيئا فشيئا، ويكون لهم السيادة عليها لأنهم أبناء المغتصب "الأحرار"، وهي

الجارية المستعبدة، وكانت المنظومة الحديثية المطاوِعة القابلة للتشكيل حسب الرغبة، كرَحِم الجارية، أو الأَمَة المستعبدة، الحاضر دوما لتلقي نطفةَ المغتصب وإنجاب أبناء له.

وهكذا فقد تم بحمد الله، نقد فكرة "السنة النبوية"، الذي نحسبه أدى لنقضها، لا لوجود نية مبيتة لذلك، ولكن لأنها لم تصمد أمام النقد، ولأن زمن التفكير سابق على زمن الكتابة فقد تلاحظ أنني وضحت موقفي منذ البداية، وإعلان الانحياز في البداية هذا هو قمة الموضوعية عندي، وللعلم لم تكن نيتي هكذا عندما كنت أقلّب الفكرة! لكن تبقى النقطة الأخيرة التي قد تمنع بعض الناس من التسليم لنا بهذا، وهي **مغالطة المركب الغارق**، أو ما يسمى بمغالطة **التكاليف الغارقة**، فالذي يبذل شيئا عظيما في طريق خاطئ لما يبتغي، يعزّ عليه تصديق أن ما بذله ذهب أدراج الرياح، بل وكان وبالاً عليه، وهو يرى من يطلعه على خسارته الحاصلة أصلاً بصورة سابقة على من يكشفها له، على أنه هو الذي يتسبب في هذه الخسارة، وينزع للتمسك بخطئه بانتظار الجائزة المتوقعة من بذل الثمن، فمن سيقنعهم!

ولكن آن للعقل أن يقول كلمته، فالله وهو الله رضيه حَكَما على كينونته، وتصديق كلامه، عندما نادى الناس

للإيمان به وللتصـديق بالرسـالة مسـتدلاً به، وجعله محلَّ الرسـالة، ومناطَ التكليف، فكيف يُقبل أن نعتقد أنّ الله يقبل بتعطيله! ناهيك عن مطالبته من صدّق الله ورسوله بذلك!

خاتمة :

لا تنسَ أن تتحقق من كل دعوى ادّعيتها، فلا أسـهل من أن أورد المراجع وأقوال كل قوم بلســانهم، لكن هذا كان سيطيل الكتيّب ويجعله كتابا ضخما، وهذا ليس مطلبي، وضـمن مسـيرتي في القراءة وجدت الناس لا تتحقق كثيراً، ولا تدقق وراء القائل، فقد يكفي عند أقوام أن يســمعوا عن مؤلف للشيخ فلان، يردّ على الكتاب، ليرتاحوا لما ألفوا آبـاءهم عليه، دون أن يقرأوه، وهكذا فقد يردّ بعضــهم دعواي دون أن يقرأ كتيّبي هـذا، ولكي أحض على البحث وأكتفي بفتح النقاش، اسـتقرّ رأيي على مشاركته بصورته هذه.

لا أقول: إن الكتيّب تمّ. ولكني أختمه بحمد الله.